

ضرورة الحذف في تخريجات النحاة في كتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور

The necessity of omission in the graduations of grammarians in the book "Daa'ir al-Sha'ar" by Ibn Asfour

أ. عبد الرحمن بن عبيد بن منير الشيباني: حاصل على درجة الماجستير في اللغة والنحو والصرف،
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

Mr. Abdul Rahman bin Obaid bin Munir Al-Shaibani: holds a master's degree in language, grammar and morphology, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Email: aboadx86@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.250>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضرورة الحذف في تخرجات النحاة في كتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور، علماً أنّ الإشكالات في الشعر العربي ظهرت منذ فجر نظمه؛ بسبب خروج بعض الشعراء عن القواعد التي أصّلها النحاة، مما جعل كثيراً من النحويين يطلقون على ما خرج عن أقيستهم الضرورة الشعرية، أو لغة الشعر، التي تجوز فيه دون النثر. وتبدو أهمية الدراسة كون أنها تحاول الكشف عن أقوال علماء العربية في الأبيات الواردة في كتاب ضرائر الشعر (موضع الدراسة)، والوقوف على الأوجه الإعرابية الممكنة، والاستعمالات اللغوية التي ورد السماع بها، محاولاً التوفيق بين ما يوائم القواعد المقررة عند النحويين، وما عدّه ابن عصفور وغيره أنه من الضرائر، وبين ما ورد منها في لغات العرب، متتبّعاً آراء النحويين، واللغويين، بالدراسة والترجيح بالأدلة في كلام العرب.

الكلمات المفتاحية: ضرورة الحذف، تخرجات النحاة، كتاب ضرائر الشعر، ابن عصفور

Abstract:

The study aimed to identify the necessity of omission in the graduations of grammarians in the book "Da'ir al-Sha'ar" by Ibn Asfour, noting that the problems in Arabic poetry appeared since the dawn of its composition; Because some poets departed from the rules established by grammarians, which made many grammarians call what departed from their standards poetic necessity, or the language of poetry, in which it is permissible without prose. The importance of the study seems to be the fact that it tries to reveal the sayings of Arabic scholars in the verses contained in the book "Dua'ir al-Sha'ar" (the subject of the study), and to identify the possible grammatical aspects and the linguistic uses that have been heard, trying to reconcile between what is in harmony with the established rules of the grammarians, and what Ibn Asfour considered. And others that it is one of the duties, and between what was mentioned in the languages of the Arabs, following the opinions of grammarians and linguists, by studying and weighting the evidence in the speech of the Arabs.

Keywords: the necessity of deletion, graduations of grammarians, the Book of Poetry Damages, Ibn Asfour

المقدمة:

تعد اللغة العربية موضع اهتمام العديد من العلماء العرب وغيرهم، وذلك لعدة اعتبارات؛ فهي لغة القرآن الكريم التي تم حفظها من الضياع نتيجة نزول القرآن، وترتيباً على ذلك فهي لغة الأمة الإسلامية التي يندرج فيها أكثر من مليار نسمة، وهي أيضاً تتمتع بإمكانيات البقاء والاستمرار، وتتميز بغناها اللغوي الكبير على عكس العديد من لغات العالم.

وعند الحديث عن لغة الشعر وقواعده على وجه التحديد يمكن ملاحظة أنها قد حظيت بعناية كبيرة من علماء اللغة العربية؛ من حيث بناء ألفاظه وتركيبه، ومعانيه وصوره، ومن جهة مراعاته لقواعد اللغة نحوها وصرفها، وعدوا ما خرج عن القواعد ضرورةً أو شاذاً، أو ربما يرقى ذلك إلى درجة الجواز إذا جاء في القرآن، أو الحديث ما يؤيده، أو جاء على لسان شاعر فحل ممن يُستشهد بشعره. ويُعد ما سوى ذلك خطأ لا سبيل للضرورة فيه. والمتتبع لكتاب ضرائر الشعر لابن عصفور، يدرك أنه قد جاء استجابةً لما أشار إليه الخليفة المستنصر بالله، بوضع تأليف محتوٍ على ما يجوز للشاعر دون غيره. فلما وفق الله ابن عصفور لتصنيف ذاك الكتاب سمّاه: (ضرائر الشعر)، بيّناً أن المصطلح السائد عند النحويين هو (الضرورة الشعرية)؛ إذ نراه يتردد في مؤلفاتهم، وكان موضع اهتمامهم؛ وذلك لتعدد الآراء الواردة في الضرورة؛ حيث ذهب بعضهم إلى إطلاق هذا المصطلح على كل ما جاء في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، بينما قصره بعضهم فيما اضطر إليه الشاعر، وقيدوه فيما لا غنى له عنه، فألفوا في الضرورة الشعرية، وتعرضوا للخلاف الذي ورد فيه شاهد الضرورة، وجعلوه لغة الشعر؛ ليعلم ما يسوغ للنأظم دون النأثر، ومن أجل ذلك وضع أبو الحسن علي ابن عصفور الإشبيلي كتابه (ضرائر الشعر)؛ ليكون كتاباً مشتملاً على أصناف الضرائر، وليكون كما قال: "حاصراً لضروب الأحكام المختصة بالنظم"⁽¹⁾.

مشكلة البحث:

لا يخفى على الناظر في اللغة، والمدقق فيها ما لهذا الموضوع من أهمية، تبرز في التعرف على ما في النص الشعري من اللغات، والوقوف على ما يوافق وجهها من العربية مما حكاه ابن عصفور أنه من الضرائر، وتتبع آراء العلماء بالدراسة؛ لأن هذا الموضوع الجامع بين ضرائر الشعر، وتخريجات النحاة، ولغات العرب، له أهمية بارزة في معرفة ما يوائم القياس، وما يخرج عنه.

من الواضح أن في كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور يعد مصدراً للشدة الباحثين عن معرفة ما يجوز للشاعر دون غيره، ويتردد بعد أن يذكر كلام النحاة عن الضرورة الشعرية في البيت -

(1) ضرائر الشعر (11).

عبارة: (هذا من قبيل الضرورة، أو هذا لا يُستعمل في سعة الكلام، أو استعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه، أو يقول: زيد وأظهر، أو نقص وحذف، أو قصر ومُدّ، أو حُرِّك وسُكِّن، أو قُدِّم وأُخِّر، أو أُبدل، أو جاء كذا للضرورة)، ثم يعقبه بقوله: (وحكي لنا أنَّ العرب قالت، أو قال الفراء أو الكسائي أو الأخفش إنه لغة، أو يقول: إنه سائغ في حال السعة؛ لأنه لغة لقبيلة ربيعة)، ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن سؤال:

ما هي ضرورة الحذف في تخرجات النحاة في كتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور؟

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد سار الباحث في الدراسة على الطريقة التالية:

- جمع النصوص الشعرية التي عدّها ابن عصفور من ضرائر الشعر. وحكى عن غيره أنه لغة.
- وضع عنوان لكل مسألة تدرج في موضوع البحث.
- تحديد موضع الضرورة في البيت.
- إيراد رأي ابن عصفور.
- سرد أقوال بعض النحويين واللغويين قبل ابن عصفور وبعده في المسألة.
- مناقشة الآراء الواردة في المسألة والردّ عليها بما قاله النحويون في مناقشات آرائهم.
- ذِكرُ الرَّاجِح، أو الظاهر لدى الباحث، أو المعوّل عليه عقب كلّ مسألة في هذا البحث.

أهداف البحث:

يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على ضرورة الحذف في تخرجات النحاة في كتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور.
2. استعراض البراهين والحجج لإثبات، أو نفي ما حكاه ابن عصفور أنه من اللغات أو الضرائر.
3. التعرف على اللهجات العربية المتصلة بالضرورة الشعرية.
4. التعرف على موقف النحاة تجاه الضرورة الشعرية.
5. الوقوف على الضرورة الشعرية عند النحويين.

سبب اختيار الموضوع:

ثمة دوافع ألهمت الباحث للكتابة في موضوع الدراسة، وتتلخص على النحو التالي:

1. محاولة الوصول إلى معرفة الضوابط بين ما كان ضرورة، وما كان لغة من لغات العرب.
2. كثرة الضرورة الشعرية، وما قيل عنه إنه لغة في كتاب ضرائر الشعر (موضع الدراسة).
3. احتواء الكتاب على جلّ ما قاله النحاة عن لغات العرب، والضرورة الشعرية في هذا الباب.

المبحث الأول: مفهوم الضرورة، وموقف النحويين منها

مفهوم الضرورة:

درج العلماء الباحثون قديماً وحديثاً على إيراد تعريفات ما يرومون دراسته؛ وذلك ليتسنى لهم الخوض في ذلك الشيء، وليس كما يزعم بعض المحدثين أننا نلجأ إلى التعريفات في الأمور المجهولة، أو الغريبة، التي لا يعرفها كثير من الناس.

الضرورة في اللغة: "اسم لمصدر الاضطرار"⁽¹⁾. يقال: قد اضطرّ إلى الشيء، أي: ألجئ إليه. والعرب تقول: "حَمَلْتَنِي الضَّرورة على كذا، وقد اضطرّ فلانٌ إلى كذا وكذا. بناؤه: افْتَعَلَ فَجُعِلَتِ التاء طاءً؛ لأنَّ التاء لم يَحْسُنْ لفظها مع الضاد"⁽²⁾. وإِلَّا لَقِيلَ: اضْطَرَّ، حسب الأصل، ولكن أبدلت التاء طاءً لِمَا سبق بيانه. والاضطرار هو الاحتياج إلى الشيء. "يقال: اضطره إلى ذلك الشيء اضطراراً، وأجاءه إليه إجاءة، وألجأه إليه إلباء، وأشاءه إليه إشاءة"⁽³⁾. وقيل: "الضرورة مشتقة من الضَّرر، وهو النازل مما لا مدفع له"⁽⁴⁾. والضرورة بهذا التحديد هي الحاجة الدافعة إلى أن يُرتكب في الشعر ما لا يرتكب في الكلام. "وتُجمَعُ على ضرائر"⁽⁵⁾. كما "تجمع على الضرورات"⁽⁶⁾.

ويظهر من مجموع تلك التعاريف ما يدل على التقارب في المعنى للضرورة، فالمحور العام الذي يدور حوله مفاهيم الضرورة هو معنى اللجوء إلى الشيء، الذي لا مناص منه، ولا يمكن تجنُّبه لوجود سبب للوقوع فيه.

(1) العين (7/7)؛ تهذيب اللغة (315 / 11).

(2) السابق نفسه (7/7) السابق نفسه (315 / 11).

(3) كتاب الألفاظ لابن السكيت (370) المخصص (3 / 403).

(4) التعريفات، للجراني (138)؛ كشاف الاصطلاحات، للتهانوي (2 / 1115).

(5) العين (7 / 7).

(6) تاج العروس (388 / 12).

أما الضَّرورة في اصطلاح النحاة، فإنه لم يرد عن النحويين الأقدمين تعريف صريح محدّد للضَّرورة الشعريّة، وإنما كانوا يكتفون ببعض الإشارات التي يفهم منها الضَّرورة الشعريّة، وذلك من خلال تناولهم لبعض المسائل المناطة بالضرائر، ومن تلك الإشارات الباب الذي عقده سيبويه في أول كتابه بعنوان: "هذا باب ما يحتمل الشعر"⁽¹⁾. وسيبويه في هذا الباب ذكر جملة من ضرورة الشعر؛ ليري بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصّه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدا إليها نفسها⁽²⁾. فقد حدّد الباحثون مفهوم الضَّرورة عند الأقدمين من خلال متابعتهم للنصوص الواردة في مؤلفاتهم، وبيّنوا من خلال ذلك موقفهم من الضَّرورة.

موقف النحويين من الضَّرورة

1) الضَّرورة عند الخليل وسيبويه، ومن تبعهما

يفهم موقف الخليل من الضَّرورة الشعريّة أنّها الحاجة التي لا مندوحة للشاعر عنها، من خلال تعليقه على قول الشاعر من [الرجز]:

وَرَبِّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحَرَّمِ *** قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي⁽³⁾

الشاهد: (الحمي)؛ حيث قال الخليل: "أسقط الميم التي هي حرف الإعراب فبقي (الحما)، فقلب الألف كسرة لاحتياجه إلى القافية اضطرارا"⁽⁴⁾. وهذا يعني أنّ الشاعر ارتكب هذه الضَّرورة لمشكلة القافية، والقاعدة تقول: "ولا يرخم للضَّرورة ما فيه الألف واللام؛ لأنه لا يصلح للنداء، وشرط المرخم للضَّرورة أن يكون لفظه صالحا لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقال: في الحمي"⁽⁵⁾. بدلا من الحميم.

ويظهر موقف سيبويه من الضَّرورة الشعريّة في أنه يزعم "أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذِف واستعمل محذوفا"⁽⁶⁾. ويفهم من كلامه أنّ الضَّرورة هي الحالة الدّاعية إلى استعمالٍ لا يجوز مثله في الكلام.

(1) الكتاب (26/1).

(2) شرح الكتاب، للسيرافي (1/ 188).

(3) نسب لرؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه. انظر ضرائر الشعر (143) الجمل في النحو (232) الكتاب (1/ 26، 110)

كتاب الألفاظ لابن السكيت (325، 451) المحتسب (1/ 78) العمدة في محاسن الشعر (2/ 270)

(4) الجمل في النحو (232).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 431) وانظر شرح ابن الناظم (429).

(6) الكتاب (1/ 26 27).

وموقف المبرد من الصّرورة لم يختلف عن موقف سيبويه منها؛ إذ زعم وهو يتحدّث عن باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله "أنّ الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينصب في الواجب والنصب في إضمار (أن) يذهب بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول: أنت تأتيني فتكرمني⁽¹⁾، تريد: أنت يكون منك إتيان فإكرام، فهذا لا يجوز في الكلام؛ وإنما يجوز في الشعر للصّرورة كما يجوز صرف ما لا ينصرف"⁽²⁾. وهذا يعني أنّ الصّرورة عنده ما وقع في الشعر ولا يقع في النثر؛ إذ "لا ينبغي أن يحمل الكلام على الصّرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلاً"⁽³⁾. ومن النحويين الذين تبعوا سيبويه، ابن السراج والسيرافي، فقد حصر كلّ منهما أوجه الصّرورات عند الشاعر في سبعة، قال ابن السراج: "ضرورة الشاعر أن يضطرّ الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، أو إبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالكشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بدّ من أن يكون قد ضارح شيئاً بشيء، ولكن التشبيه يختلف فمنه قريب ومنه بعيد"⁽⁴⁾.

وأما السيرافي فإنه لم يزد على الأوجه المذكورة شيئاً، غير أنه جعل ضرورة الشاعر مقسّمة باعتبار تلك الأوجه السبعة، فقال: "وهذه الأشياء بعضها حسن مطّرد، وبعضها مطرد ليس بالحسن الجيد وبعضها يسمع سماعاً ولا يطّرد"⁽⁵⁾.

2) الضرورة عند ابن جني

لم يذهب ابن جني مذهب من يرى أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ولم ينكر كذلك أنّ العرب تستعمل الصّرورة مع إمكانهم على تركها. وقد يفهم التناقض في ظاهر قول ابن جني: "إن العرب قد تلزم الصّرورة في الشعر في حال السّعة أنساً بها واعتياداً لها وإعداداً لذلك عند وقت الحاجة إليها"⁽⁶⁾. وكيف لنا أن نفسّر هذا الكلام؛ لأنّ محاولة التوفيق بين القوافي وإقامة الوزن يُعدّ الصّرورة، والقول بالسّعة يناقض الصّرورة.

(1) "وإنما كان النصب فيما خالف الأول على إضمار (أن)، فإذا قال: أنت تأتيني فتكرمني فهو كقولك: أنت تأتيني وأنت تُكرمني، فإذا نصب للضرورة كان التقدير: أنت يكون منك إتيان فأنت تُكرمني. وزعم ابن السراج أنه من أحسن الصّرورات في هذا الباب". الأصول في النحو (3/ 472).

(2) المقتضب (2/ 14، 23).

(3) الانتصار لسيبويه على المبرد (94).

(4) الأصول في النحو (3/ 435).

(5) شرح الكتاب (1/ 189).

(6) الخصائص (306/3).

3) الضرورة عند ابن مالك ومن معه

والضرورة عند ابن مالك، هي "ما ليس للشاعر عنه مندوحة"⁽¹⁾. وابن مالك بهذا الموقف متابع للخليل وسيبويه في أن ما ورد في الشعر لا يُعدُّ اضطراراً، إلا إذا لم يكن للشاعر عنه مدفع. قال سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر"⁽²⁾.

فالضرورة عند الجمهور أعم من الضرورة عند ابن مالك وسيبويه قبله؛ لأن أكثر النحاة لم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره؛ لأنه موضع الضرائر. وأكد البغدادي أن ما ذهب إليه ابن مالك من أن موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بُدّاً مرجوح مردود⁽³⁾؛ لأن الصحيح أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه فُسحة أم لا⁽⁴⁾.

ولعل أهم ثمرة الخلاف بين جمهور النحويين من جهة، وسيبويه وابن مالك ومن تبعهما من جهة أخرى؛ أن الضرورة واسعة المدلول حسب رأي الجمهور؛ فهي بهذا تشمل كل ما ورد في الشعر، أو أكثر فيه، سواء أكانت له نظائر في النثر أم لا، وسواء اضطر الشاعر إليه أم لا. وهم بهذا لا يريدون تمزيق القاعدة أو الإكثار منها؛ فاستندوا إلى أن الضرورة ما يخالف القاعدة. وأما على رأي سيبويه وابن مالك ومن حذا حذوهم، فإن ما يجد الشاعر عنه بدلاً لا يُعدُّ ضرورة، بل يجوز في الشعر والنثر على حد سواء.

4) الضرورة عند ابن فارس

يفهم عند ابن فارس أن الضرورة هي أن يقول الشاعر ما يوافق وجهها في العربية؛ وذلك بقوله: "فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك. ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز. ولا معنى لقول من قال: ألم يأتيك. وهذا وإن صحَّ وما أشبهه فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَّون من الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود. بل للشاعر إذا لم يطرده الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً؛ بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً، فله أن يقول"⁽⁵⁾، كما قال الشاعر من [الرجز]:

(1) شرح الكافية الشافية (1/ 123) وانظر المقاصد الشافية (3/ 617) الضرورة الشعرية، للحدود (398).

(2) الكتاب (2/ 239).

(3) انظر الخزائن، للبغدادي (8/ 362).

(4) السابق نفسه (1/ 46).

(5) الصاحبى (213).

وَعِدَّةٌ عُجْتُ عَلَيْهَا صَحْبِي * * * كَالنَّحْلِ بِالْمَاءِ الرُّضَابِ الْعَذْبِ⁽¹⁾

الشاهد: (كالنحل)، يريد: العسل؛ بهذا يظهر أنَّ موقف ابن فارس يختلف تماماً عن موقف سائر النحويين من الضرورة ولا غرور في ذلك، فهو لغوي في المقام الأول؛ حيث يرى أنه لا فرق بين الشاعر، والخطيب، والكاتب، فالشاعر يخطئ كما يخطئ سائر الناس، ويغلط كما يغلطون؛ لهذا جعل ابن فارس يطرح تساؤلات ويرد عليها بالحجة، منها قوله: "ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعر؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب؟، ولم لا يجوز لواحد ممَّا أن يقول: "فعلتُ هذا ككَمَا. فعلتُ أنت كذا؟ فإن قالوا: لأنَّ الشعراء أمراء الكلام. قيل: لم لا يكون الخطباء أمراء الكلام؟ فإن قالوا: إنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره، ولو لم يفعل ذلك، لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطرَّه أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نر، ولم نسمع بشاعر اضطرَّه ذو سطوة بسوط، أو سيف إلى أن يقول.

المبحث الثاني: ضرورة الزيادة في تخريجات النحاة، وتعدد اللغات

أولاً: زيادة حركة

1) زيادة التنوين فيما لا ينصرف، بين الضرورة واللغة

الشواهد:

قول الشاعر من [الكامل]:

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَذْفَعَنَّ * * * جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ⁽²⁾

وقوله من [الطويل]:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ، حَلَّقَ فَوْقَهُمْ * * * عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ⁽³⁾

وقوله من [الطويل]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِزَرَ، خِزَرَ عُيَيْرَةٍ * * * فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي⁽⁴⁾

وقوله من [الرمل]:

(1) لرؤبة بن العجاج في: ديوانه (17) ضرائر الشعر (244) حلية المحاضرة، لابن المظفر (85) الصاحبي (213)
(2) ديوان النابغة الذبياني (55)؛ ضرائر الشعر (22-23)؛ الكتاب (3/ 511)؛ المعاني الكبير في الأبيات (2/ 918).
(3) ديوان النابغة الذبياني (42)؛ ضرائر الشعر (33)؛ المعاني الكبير في أبيات المعاني (1/ 283)؛ أمالي ابن الشجري (3/ 138).
(4) لامرئ القيس في ديوانه، للمصطاوي (27) ضرائر الشعر (23) أشعار الشعراء الستة الجاهليين (8-9).

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ *** مُتَلَجِّ كَفَّيْهِ فِي قُتْرِهِ (1)

موضع الشاهد في البيت الأول: (قَصَائِدُ)، صرف ما لا ينصرف بإلحاقه التتوين مع أنه جمع، ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرفان. **والشاهد في البيت الثاني:** (بِعَصَائِبِ)، جاء على طريقة المنصرف مجرورا بالكسرة وهو صيغة منتهى الجموع؛ لأنَّ القوافي مخفوضة (2)؛ فانتهى تغيير الكسر إلى الفتح. **والشاهد في البيت الثالث:** (عُنِيرَةٍ) بتتوينها، والمتَّجه إليه ألا تنصرف للعلمية والتأنيث. **والشاهد في البيت الرابع:** (ثُعَلٍ)، صرفه مع أنَّ الأصل فيه عدم الصرف؛ وذلك

للعدل والتعريف؛ بدليل منع صرف هذا الاسم في قول الشاعر من [البسيط]:

فَلَيْتَ شِعْرِي وَلَيْتَ غَيْرُ مُدْرَكَةٍ *** بِأَيِّ حَالٍ تَرَى أَضْحَى بَنُو ثُعَلًا (3)

الشاهد: (ثُعَلًا)، حكمه ألا ينصرف، وهو في البيت منصرف، أي: (مِنْ بَنِي ثُعَلٍ). والصحيح عند ابن عصفور في الشواهد السابقة أنَّ صرفها جائز؛ لأنَّ الشَّعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يُضطرَّ إلى ذلك الشاعر. وأيضا فإنَّ السَّماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف، كقوله من [الكامل]:

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلٌ *** أَجْرًا لِأَخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ (4)

الشاهد: (دُنْيَا) صرف (دُنْيَا) (5). على زنة: (فُعْلَى) مؤنث (أَفْعَل)، فصَرَفُ مثل ذلك دليل على جواز صرف (أَفْعَل) في باب التفضيل. ومن العرب من يصرف ما لا ينصرف في الشعر والكلام لغير ضرورة، وهو أكثر من أن يحصى. وهو لغة مطلقا عند الكسائي والقراء؛ ويرجع ذلك إلى أنَّ "صرف ما لا ينصرف سهل عند العرب، وهو عند الكسائي: لغة مَنْ يُجْري الأسماء كلها إلا قولهم: هو أظرف منك (6)؛ فإنهم لا يجرونه" (7). وزعما أنَّ (مِنْ) هي التي منعت الصَّرف. وهذا باطل بدليل أنَّ العرب صرفوا: "خيراً من عمرو، وشرأ من بكر"، مع وجود (مِنْ) فيهما. فثبت بذلك أنَّ المانع لصرفه كونه صفةً على وزن (أَفْعَل) بمنزلة (أحمر) فكما أنَّ (أحمر) يجوز صرفه في الضرورة، فكذلك (أَفْعَل من) (8). ويقرُّ ابن خالويه أنَّ صرف ما لا ينصرف يجيء لغير ضرورة، ويقول: وقد

- (1) ضرائر الشعر (23)؛ الشعر والشعراء (1/ 126)؛ العقد الفريد (3/ 348).
- (2) والدليل على خفضها البيت الذي قبله، من [الطويل]، عجزه: "أُولَئِكَ قَوْمٌ بِأَسْهُمٍ غَيْرُ كَاذِبٍ". ديوان النابغة (42).
- (3) حاتم بن عبد الله الطائي، ديوانه (73)؛ ضرائر الشعر (24).
- (4) نسب للمثلّم بن رباح المري الجاهلي في: ضرائر الشعر (25)؛ المقاصد النحوية (4/ 1852)؛ شرح ديوان الحماسة؛ للتبريزي (2/ 303)؛ وقيل اسم الشاعر: (المسلم بن رباح المري) انظر المقاصد الشافية (5/ 659).
- (5) ضرائر الشعر (2425).
- (6) أي: كانت بعض العرب يصرفون كلَّ ما لا ينصرف إلا صيغة "أفعل منك" في التفضيل.
- (7) انظر الحجة للقراء السبعة (6/ 349)؛ إبراز المعاني من حرز الأمانى (713).
- (8) انظر ضرائر الشعر (24).

جاء في أفصح كلام عربي منثور، نقل إلينا تتوين قوله: ﴿سَلَسِلَ﴾ [الإنسان: 4]. على وزن: (فَعَالِل). وهذا الوزن لا ينصرف إلا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة. ولو ترك قارئ التتوين في الآية لاختلَّ أيضاً حسن الرصف كما لا يخفى على ذي ذوق⁽¹⁾.

وكثر صرف الجمع المتناهي للتناسب حتى ظنَّ جملةً من النحويين أنَّ صرفه جائز في سعة الكلام؛ بهذا قال ابن مالك: "يصرف ما لا ينصرف للتَّنَاسُب، أو للضرورة، ويمنع صرف المنصرف اضطراراً خلافاً لأكثر البصريين، لا اختياراً خلافاً لقوم، وزعم قوم أنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة"⁽²⁾.

ومن النحويين من تبع سيبويه كالمبرد والسيرافي وابن السراج، وغيرهم. يقول المبرد: "يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف؛ لأنَّ الأصل في الأشياء أن تتصرف، فإذا اضطر إلى النياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع، والخفض فَعَلْ ذلك؛ لأنه الأصل. فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه، فإن احتاج إلى صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه، كما في البيت: فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ"⁽³⁾، إنما يجوز ذلك عنده في الشعر للضرورة.

وكلمات الأبيات السابقة: (قصائدٌ، بعصائبٍ، عنيزةٌ، تُعَلِّ)، وغيرها مما تمَّ سردها، كان ينبغي منع صرفها، غير أنها وردت مصروفة على أنها لغة مسموعة على رأي، أو على أنها لغة تخص الشعر على رأي آخر. ولا يجوز أن يستعمل في سعة الكلام ما يختص بالشعر من صرف ما لا ينصرف⁽⁴⁾. وردَّ الزجاج ذلك فقال: "كأنه لم يَطَّلُعْ على أنَّ صرف ما لا ينصرف لغة"⁽⁵⁾.

والرَّاجح: فيما يبدو لي: أنَّ هذا الاستعمال ورد في فصيح الكلام، كما في حديث عائشة: «فَانْتَخَبْتُ مِنْهُ أَحَادِيثًا غَرَائِبَ، وَتَرَكْتُ الْمَشَاهِيرَ»⁽⁶⁾. والظاهر هو (أحاديث غرائب) بحذف الألف؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع، لكنَّ وروده بالتتوين في العربية صحيح؛ لأنه على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف في الاختيار وسعة الكلام⁽⁷⁾. وإلى هذا أميل؛ إذ ليس هناك ما يجيز هذه اللغة في الشعر دون النثر.

(1) انظر الحجة في القراءات السبع (358).

(2) التسهيل (223-224).

(3) المقتضب (1/ 142-143).

(4) انظر صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (2/ 354).

(5) معاني القرآن وإعرابه (5/ 231) وانظر اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (19/ 395).

(6) انظر علل الحديث، لابن أبي حاتم (3/ 182).

(7) المصدر السابق (3/ 182).

ثانياً: زيادة حرف

1) مدّ المقصور بين الضرورة واللغة

الشواهد:

قول الشاعر من [الرجز]:

قَدْ عَلِمْتُ أُحْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ *** عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ⁽¹⁾
وقوله من [الرجز]:

أَنْ نَعْمَ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ *** يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ⁽²⁾
وقوله من [الرجز]:

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *** أَنْشَبَ مِنْ مَآشِرٍ حَدَاءِ⁽³⁾
وقول من [الطويل]:

لَهَا كَيْدٌ مَلَسَاءُ ذَاتُ أُسْرَةٍ *** وَكَشْحَانٍ لَمْ يَنْقُضْ طَوَاءَ هَمَا الْحَبَلِ⁽⁴⁾
وقوله من [الكامل]:

فَرَضِيْتُ عَنْهَا بِالرِّضَا لَمَّا أَتَتْ *** مِنْ دُونِ غَضَبَةٍ صَغْبَهَا وَيَسَارِ⁽⁵⁾
وقوله من [الطويل]:

فَكُلُّهُمْ مُسْتَقْبِحٌ لِصَوَابِ مَنْ *** يُخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لَخَطَائِهِ⁽⁶⁾
وقوله من [الوافر]:

-
- (1) لم ينسب لقائله. ضرائر الشعر (39) المقاصد الشافية (6/ 424). وزعم العيني أنه "لأعرابي من أهل البادية". المقاصد النحوية (4/ 2018). ونسبه البكري لأبي المقدم بيهس صهيب الجرمي. سمط اللائي في شرح أمالي القاضي (2/ 874).
(2) بلا عزو في: ضرائر الشعر (39). المقاصد الشافية (6/ 424). ونُسب لابن صهيب. في سمط اللائي شرح أمالي القاضي (1/ 874). ورواية: "يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ *** يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ". المقاصد النحوية (4/ 2018).
(3) لم ينسب لقائله. ضرائر الشعر (224)؛ أمالي اليزيدي (60)؛ نوادر أبي مسحل (44)؛ الخصائص (2/ 233).
(4) قول طرفة بن العبد، ديوانه (61)؛ ضرائر الشعر (39)؛ أشعار الشعراء الستة الجاهليين (72-73).
(5) لكعب بن زهير برواية: "وَرَضِيْتُ عَنْهَا بِالرِّضَاءِ لَمَّا أَتَتْ ... مِنْ دُونِ غُسْرَةٍ ضَغْنَهَا بَيْسَارٍ". ديوانه (22). وروي: "بالرضاء وسامحت". منتهى الطلب من الأشعار (3-1). ولم ينسب لقائله في: ضرائر الشعر (40).
(6) البيت لأبي العتاهية. ديوانه (15)؛ ضرائر الشعر (40)؛ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (2/ 11-17).

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي *** فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ⁽¹⁾

الشاهد في الأبيات الأربعة: (السَّعْلَاء، الخَوَاء، اللِّهَاء، الطَّوَاء)، مدَّوها وهي في الأصل مقصورة (السَّعْلَى، والخَوَى، واللَّهَى، الطَّوَى).

والشاهد في الأبيات: الخامس والسادس والسابع: (الرِّضَاء، خَطَاء، الغِنَاء)، مدَّوها، وليست بمصادر، فالرِّضَاء ليس مصدر (رَضِيَ)؛ لأنه قرنه بالغضب، فدل ذلك على أنه أراد الرِّضَى الذي هو ضد الغضب. ولو كان بمعنى: المراضاة، لقرن به ضده وهو المغاضبة. كذلك الخطَاء، فقد حُكي أَنَّ المدَّ فيها لغة، وكذا الغِنَاء، وهو ضد (الفقر) وليس المراد به مصدر (غانيته)، أي: فاخرته بالغنى عنه؛ لأنه قرنه بالفقر، فدل ذلك على أنه يريد السَّعة في المال لا المفارقة بالغنى عنه⁽²⁾. لهذا زعم الزجاجي فقال: "ربما جاء (الغِنَى) في الشعر ممدوداً ضرورة، كما ترى"⁽³⁾. والوجه الأجود في هذا أن يكون أوله مفتوحاً؛ لأنَّ معنى الغِنَى والغِنَاء واحد. والشاعر إذا اضطر إلى مدِّ المقصور، غير أوله ووجَّهه إلى ما يجوز⁽⁴⁾.

مدَّ المقصور فيه خلاف بين النحاة، وهو في الكلام شاذٌّ عند ابن عصفور؛ لهذا قال: "كان مد المقصور شاذاً عندنا، لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها"⁽⁵⁾. وذكر سبب عدم قياسه، فقال: "وأما القياس، فإنه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في نحو: الخَوَى، والسَّعْلَى، واللَّهَى، والطَّوَى، والرِّضَى، والغِنَى، فيجتمع ألفان، فتقلب الثانية همزة، وبين زيادة الألف قبل الآخر في نحو: مُنْتَرَح⁽⁶⁾. وكلُّ (7). وعَقْرَب⁽⁸⁾؛ فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهاها؛ فلذلك لا يُنكر زيادتها قبل آخر المقصور"⁽⁹⁾.

ويرى السيرافي أنَّ مد (السَّعْلَاء) وهو مقصور، وكذا (الخَوَاء). في الأبيات السابقة غير معروفة، ولا يعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها. ولو كانت صحيحة لم يُعوزنا تأولها على

- (1) لم ينسب لقائله. ضرائر الشعر (40) شرح القصائد السبع الجاهليات (224)، المقصور والممدود لابن ولاد (146)، المقصور والممدود لأبي علي القالي (177).
- (2) انظر ضرائر الشعر (40).
- (3) اشتقاق أسماء الله (119).
- (4) انظر الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (122).
- (5) الممتع الكبير في التصريف (93)؛ ضرائر الشعر (38 40).
- (6) زيدت الألف في المقصور، كما زيدت في منتزح، على حد قول ابن هُرْمَة من [الوافر]: "وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ... وَمِنْ دَمِ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَح". المسائل الحليبات (115)؛ الخصائص (2/ 318)؛ الإنصاف (1/ 23).
- (7) كقوله: "أَقُولُ إِذَا خَرْتُ عَلَى الْكُلْكَالِ ... يَا نَاقَتِي مَا جُلْتُ مِنْ مَجَالٍ". أراد: الكُلْكَالَ. رواه ابن جني وغيره: (يا ناقة) بدلا (ياناقتي)، بقلب الكسرة التي قبل الباء فتحة، ثم قلب الباء ألفا. المحتسب (1/ 166)؛ الإنصاف (1/ 23).
- (8) فقولهم: "للعقرب عَقْرَابٍ". الجمل في النحو (262).
- (9) ضرائر الشعر (40-42).

غير الوجه الذي تأولوه عليه⁽¹⁾. وممن أنكر مدَّ المقصور ابن يعيش؛ وذلك بقوله: "ولا يجوز مد المقصور عندنا؛ لأنه ليس في مد المقصور ردُّ إلى أصل"⁽²⁾. والصحيح عند ابن مالك وقوعه في الضرورة؛ لأنه شبيه بمنع الصرف للمنصرف⁽³⁾. وإلى ضرورته أشار ابن مالك في قوله:

وَقَصُرَ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ *** عليه والعكس بخلفٍ يَقَعُ⁽⁴⁾

وحكى القاضي الجرجاني أنه "قد يجيء عن العرب شواذ لا تجعل أصولاً، ولا يلزم لها قياس؛ لأنَّ ذلك لو ساغ واستمر لأنقلب اللغة، وانتقضت الحقائق، ولأهل الكوفة فيه رخص لاتكاد توجد لغيرهم من النحويين؛ كإجازتهم مد المقصور"⁽⁵⁾. وهو مما لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنه على غير أصل الوضع الذي اتفق العلماء عليه⁽⁶⁾. ومن النحويين المحدثين من يقبح مدَّ المقصور، حتى في الشعر، وقد قيل: "قُبئ الشعر مع ما فيه من مد المقصور، وهو عيب"⁽⁷⁾. لهذا يقبح أن يقال في: عَصَا عَصَاء. وفي: غِنَى غِنَاء⁽⁸⁾.

ونقل عدد من النحويين كالسيرافي، وابن الأنباري، وابن الأثير⁽⁹⁾، عن الأخفش من البصريين أنه يجيز مدَّ المقصور في الشعر. واشترط الفراء كما نقل عنه السيرافي وابن الأنباري وغيرهما، أنه يجوز مدَّ ما لا يخرج المدُّ إلى ما ليس في أبنيتهم، ولم يكن له ما يوجب قصره نحو: "الغنى"، فيُجيز المدَّ، فتقول: "غِنَاء". ولا يجوز في نحو: فَعْلَى، تَأْنِيثُ فَعْلَان. أي: لا يجوز مدُّه؛ لأنَّ فعلى تأنيث فعلان، لا يأتي ممدوداً أبداً، وكذلك كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً. أو كل ما يوجب قصره نحو: سَكْرَى، وَغَضَبَى، وَمَوْلَى، فلا يُمدُّ. يعني: أن ما كان مدُّه، أو قصره داخلاً تحت القياس المتقدِّم، فإنَّ الفراء لا يجيز المخالفة فيه لا في ضرورة ولا في غيرها، وأما ما سوى ذلك فجائز. فتقول في نحو: رَحَى: رَحَاءٌ، وَجَجَى: حَجَاءٌ⁽¹⁰⁾؛ لأنها إذا مُدَّت صارت إلى مثل: سَمَاء، ودُعَاء،

(1) شرح الكتاب (1/ 213).

(2) شرح المفصل (4/ 37).

(3) تمهيد القواعد (9/ 4653).

(4) ألفية ابن مالك (64).

(5) الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره (453).

(6) انظر نصرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر (45).

(7) الوافي بالوفيات (2/ 233).

(8) انظر جامع الدروس العربية (1/ 107).

(9) انظر شرح الكتاب (1/ 212-213)؛ الإنصاف (2/ 614)؛ البديع في علم العربية (2/ 667).

(10) الْحَجَى "يرى بفتح الحاء وكسرها، فمن كسره ذهب فيه إلى معنى الستر المانع عن الوقوع، تشبيهاً بالحجى الذي هو العقل؛ لأنه المانع عن الوقوع في الهلكات، ومن فتحه أراد به أيضاً الستر". الميسر في شرح مصابيح السنة، للنوربشتي (3/ 1034)، مجمع بحار الأنوار، للفتني الكجراتي (1/ 461).

ورِداء⁽¹⁾. ورُدَّ استثناء الفراء، فقالوا: "اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابهِ مقصور أنه باطل؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في بابهِ مقصور"⁽²⁾. كقول الشاعر من [الكامل]:

وَالْقَارِحُ الْعِدَاءُ وَكُلُّ طِمِرَةٍ *** مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَالَهَا⁽³⁾

الشاهد: (العِدَاء): "فقصر العِدَاء، وهو فَعَال من العَدُو، وفَعَال لتكثير الفعل، نحو: ضَرَّاب وقتَّل. ولا يجيء في بابهِ مقصور"⁽⁴⁾. وهذا دليل على بطلان ما ذهب إليه الفراء.

وأشار سيبويه إلى إجازة مدّ القصر في الشعر بقوله: "وربما مدُّوا مثل: مساجد، ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابر. شبهوه بما جُمع على غير واحد في الكلام"⁽⁵⁾، كما قال الشاعر من [البسيط]:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *** نَفْيِ الدَّنَائِيرِ تَنْقَادَ الصَّيَارِفِ⁽⁶⁾

الشاهد: (الصياريف)، والأصل: (الصيارف) جمع (صيرف)؛ فقد زعموا أنَّ الشاعر مدّ فيه الصوت بإشباع كسر الراء وزيادة الياء اضطراراً، فقاموا على ذلك جواز مدّ المقصور. وإلى جوازه ذهب ابن ولاد، فقال: "فأما مدّ المقصور فلا يجيزه بعض النحويين، والحجة عندهم في ترك إجازته هي أنه إن مدوا المقصور زادوا فيه ما لم يكن في أصل الكلمة. ولو قال قائل: إنَّ زيادة الألف في المقصور أمثلُّ من زيادة الياء، والواو، فإني لم أر بقوله بأساً؛ لأنَّ الألف أكثر في الزيادة منها وأخفُ"⁽⁷⁾.

والخلاف في مدّ المقصور متشعب، فجمهور البصريين لا يجيزونه؛ لأنَّه مخالف للقياس، والسَّماع به إما معدوم، وإما شاذ لا يبلغ القياس. ثم إنَّ الألف في المقصور أصلية وزائدة، والألف في الممدود لا تكون إلا زائدة، فلو لم يُعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود؛ لوجب أن يُلحق بالمقصور دون الممدود⁽⁸⁾، بينما جمهور الكوفيين أجازوه، محتجين بالقياس والسَّماع، فأما القياس فقد أجمعوا على جواز إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة، فينشأ عنها الواو والياء

(1) انظر شرح الكتاب (1/ 211)، الإنصاف (2/ 614)؛ وجمع الهوامع (3/ 278-279).

(2) شرح الكتاب، للسيرافي (1/ 212)؛ الإنصاف (2/ 619 620).

(3) للأعشى. ديوانه (29) ضرائر الشعر (119)؛ سر الفصاحة، للخفاجي (83)؛ الحماسة المغربية، للجزاوي (1/ 145).

(4) شرح الكتاب، للسيرافي (1/ 212)؛ الإنصاف (2/ 619 620).

(5) الكتاب (1/ 28).

(6) منسوب للفرزدق، ضرائر الشعر (36) الكتاب (1/ 28) المقاصد الشافية (7/ 292)، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(7) المقصور والممدود (145-146).

(8) الإنصاف (2/ 617).

والألف في ضرورة الشعر، فتصير حروفاً، كإشباع الضمة في الْقَرْنُفُول. والمراد: الْقَرْنُفُول. وكإشباع الكسرة في بِنِيضَال، والمراد: بِنِيضَال، وكإشباع الفتحة في الْكَلْكَال. والمراد: الْكَلْكَال؛ فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن تُشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتتسأ عنها الألف فيلتحق بالممدود. وأما السَّماع، فهو ما جاء عن العرب من شواهد شعرية ونثرية: (ولا غَنَاء. والسَّعْلَاء. والخَوَاء. واللَّهَاء)⁽¹⁾.

والرَّاجح: فيما بدا لي من آراء النحاة: أنَّ مدَّ المقصور ليس بلغة؛ لأسبابٍ هي: ضعف حجة المجيزين؛ لأنَّ أكثر الأبيات التي استشهدوا بها لا يُعرف قائلوها، وقد حكى ابن مأكولا "أنَّ النحاة لا يجيزون مدَّ المقصور البتة وهو عندهم لحن، ومن أجاز له لم يأت بحجة واضحة، بل أتى بشواهد أجيب عنها بأجوبة ناهضة، وعلى فرض جوازه في الجملة فهو قليل جداً"⁽²⁾. ومدَّ المقصور ليس لغةً، لأنَّه ردُّ الكلمة إلى غير الأصل، كما أنَّه يحدث في الكلمة تغييرين، أحدهما: همز ما ليس بمهموز، وهذا قد يفضي إلى خفاء المعنى واللَّبس. والثاني: زيادة ألف بلا طائفة، فهي مخالفة للقاعدة: "الزيادة في المبنى تقتضي غالباً زيادة في المعنى"⁽³⁾. ومدَّ المقصور لا يزيد غير النقل "والعرب تحبُّ التخفيف والحذف؛ لهربها من التثقل والتطويل"⁽⁴⁾.

2) بقاء حرف العلة في موضع الجزم، بين الضرورة واللغة

الشواهد:

قول الشاعر من [الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي * * * بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَاد⁽⁵⁾

وقوله من [الرجز]:

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى * * * هُزِّي إِلَيْكَ الْحِذُّعِ يَجْنِيكَ الْجَنَّا⁽⁶⁾

وقوله من [البسيط]:

(1) الإنصاف (2/ 614).

(2) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف (6/ 160-161).

(3) إسفار الفصيح (1/ 176).

(4) العقد الفريد (4/ 238).

(5) لقيس بن زهير العبيسي. ديوانه (21)؛ معاني القرآن للفراء (1/ 161)؛ شرح شافية ابن الحاجب (3/ 184)؛

شرح ألفية ابن مالك، المسمى تحرير الخصاصة (1/ 124) البديع في علم العربية (2/ 661).

(6) لم ينسب لقائله في: ضرائر الشعر (45)؛ معاني القرآن للفراء (1/ 161)؛ الشاهد الشعري في تفسير القرآن (657).

هَجَوْتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا *** مِنْ هَجْوِ رَبَّانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ⁽¹⁾

الشاهد في الأبيات الثلاثة: (يأتيك، يجنيك، تهجو). ثبتت الواو والياء فيها، وهي مجزومة، فالوجه حذفهما، بعد أن أورد ابن عصفور هذه الأبيات قال: "وكان الوجه في جميع ذلك أن يقال: ألم يأتِكَ، وَيَجْنِكَ، ولم تهْجُ. إلا أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح؛ لما اضطر إلى ذلك. ولا يجوز مثل ذلك في الألف عند المحققين من النحويين، كالبطليوسي والزمخشري والعكبري وغيرهم، فلا يقال: لم تخشَ، ولا لم ترَضَ. وسبب ذلك شيئان:

- أحدهما: أن الجازم ليس له إذ ذاك ما يحذفه إلا الحركة المقدرة في الألف، وإذا حذفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله، فيقال: لم تخشَ، ولم ترَضَ. لأن انقلاب الياء ألفا؛ إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإذا ذهبت الحركة للجزم، وجب أن يصحّ لذهاب الحركة منها، فلمّا لم يصحّحوها، دل ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة.
- والآخر: أن الياء والواو، لما شاع ظهور الضمة فيهما، أُجرى مجرى الحرف الصحيح⁽²⁾.

ويتّضح من كلام ابن عصفور أن ثمة فرقا بين المضارع المعتل بالواو والياء وبين المعتل بالألف، فإثبات الواو والياء مع الجازم ضرورة، وأما إثبات الألف معه فمعتذر؛ لأمرين ذكرهما؛ لهذا قال ابن عصفور: "وأما الألف فلا يمكن ظهور الحركة فيها، فلم يجر لذلك مجرى الحرف الصحيح"⁽³⁾.

بيد أن أبا علي الفارسي يرى أن المضارع المجزوم المعتل بالألف يُحمل على المعتل بالياء كما في قول الشاعر من [الرجز]:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ *** وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلِّقَ⁽⁴⁾

الشاهد: (ترضّاهَا)، أثبت الألف في موضع الجزم، تشبيها بالياء، في (يأتيك)؛ إذ حذف الألف "لا يستقيم هاهنا لمنع اللام بانقلابها ألفا من ذلك؛ من حيث لو لم يقدر ثبات الحركة لصحّ الحرف ولم ينقلب كما لم ينقلب في نحو: كَيِّ وَلَوْ"⁽⁵⁾. وتخريج البيت عند ابن عصفور على مذهبه، أنه "ينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (ترضّاهَا) نافية، والواو واو حال، فيكون المعنى: إذ ذاك فطلّقها غير مُترَضٍّ لها. ويكون قوله: وَلَا تَمَلِّقَ. جملة نهى معطوفة على جملة الأمر التي هي طَلَّقَ.

(1) بلا عزو. الجمل في النحو (223)؛ معاني القرآن للفراء (1/ 162)؛ الإبانة في اللغة العربية (1/ 206). قيل: لأبي عمرو زيان بن العلاء. البديع في علم العربية (2/ 660)؛ شرح المفصل (5/ 488)؛ شرح شافية ابن الحاجب (3/ 184).
(2) ضرائر الشعر (45/ 46).
(3) المصدر السابق (46).
(4) ديوان لرؤبة بن العجاج (179)؛ شرح المفصل لابن يعيش (5/ 489)؛ شرح شافية ابن الحاجب (3/ 185).
(5) الحجة للفراء السبعة (1/ 93).

ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرف نهي؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من: ترضاها⁽¹⁾. ومما خرّجه أيضا قول الشاعر من [الطويل]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عُبْشَمِيَّةً كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا⁽²⁾ ***

الشاهد: (لم ترى). أجرى المعتل مجرى الصحيح بترك الألف في موضع الجزم، قال ابن عصفور: "ينبغي أن يحمل على أَنَّ الألف من (تَرَى) بدل من الياء التي هي ضمير المخاطبة، والأصل: كأن لم تَرَى. ويؤيد ذلك رواية من روى: كأن لم تَرَى⁽³⁾. وخرّج البيت بعض النحاة على وجهين قال أبو علي الفارسي: "أحدهما: أن يكون شبه الألف بالياء فلم يحذفها للجزم، كما لم يحذف الياء. والآخر: أن يكون حقق الهمزة من (تَرَى)، وحذف الألف المنقلبة من الياء التي هي لام الجزم، ثم خفف الهمزة فلم يحذفها، ويلق حركتها على الساكن، ولكن خففها بقلبها ألفا⁽⁴⁾. والوجه الأول يُعدّ ضرورة، وزعم أبو علي الفارسي أنه "من مستحسن الضرورة، فكما شبهوا الياء بالألف في هذه المواضع، كذلك شبهت بها في أنه لم تحذف في موضع الجزم كما لم تحذف⁽⁵⁾. والوجه الآخر: يكون على لغة من يقول: راء، مقلوبا من رأى؛ فجزم فصار لم ترأ، على مثال ثم تخففت الهمزة، فقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها، وهي لغة مشهورة⁽⁶⁾.

وتترك الياء والواو والألف في موضع الجزم مخالف للمعهود، لأنَّ حروف الجزم تجزم الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع؛ لهذا قال الخليل: "فاعلم أنَّ علامات الجزم بالضم، والوقف، والفتحة، وإسقاط النون والكسرة، فالوقف مثل قولك: لم يخرُج ولم يبرُح. وهو السكون، والجزم بالضم: لم يدُع ولم يغز. والجزم بالكسر: لم يرم، ولم يقض. والجزم بالفتح: لم يلق، ولم يرص. وإسقاط النون: لم يخرجا ولم يخرجوا⁽⁷⁾. وهذا يثبت بأنَّ ما ورد في الشواهد المذكورة (ألم يأتيك هُزِّي يجنيك، لم تهجو، ولا ترضاها، كأن لم ترى)، خروج عن المعروف. وحمله سيبويه على الضرورة فقال: "فجاء به على الأصل، كما أنشدناه من نثق بعربيته، أي: ألم يأتيك. فجعله حين اضطرَّ مجزوما من الأصل⁽⁸⁾.

(1) ضرائر الشعر (46/47)؛ شرح الشافية، للرضي (4/409)؛ التذييل والتكميل (1/208).

(2) قاله عبد يغوث الحارثي. المفضليات (158، 155)؛ أمالي البيهقي (67)؛ شعراء يمانيون من العصر الجاهلي (151).

(3) ضرائر الشعر (47/50).

(4) المسائل الحليبات (85-87).

(5) السابق نفسه (86).

(6) الحل في شرح أبيات الجمل (63-63).

(7) الجمل في النحو (222).

(8) الكتاب (3/315-316).

وأكثر المحققين من النحويين، كابن فارس والزمخشري والرضي، وغيرهم⁽¹⁾، لا يعدّون إجراء المعتل مجرى الصحيح بترك الواو، والياء، والألف في موضع الجزم من اللغة بل من الضرائر. بينما أبو علي الفارسي، وغيره يرون أنّ الأصل في هذه الحروف أن تُحذف في موضع الجزم، في الكلام والاختيار؛ فإنما أثبت الياء ولم يحذفها للجزم ضرورة. وربما لم تحذف في الشعر فتجري الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأفعال جميعاً لأنه الأصل⁽²⁾.

ويردّه ابن فارس بأنه "لا معنى لقول من يقول إنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز. ولا معنى لقول من قال: (ألم يأتيك). فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ من الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أثبتته العربية وأصولها فمردود"⁽³⁾. لهذا يرى ابن الشجري أنّ الشاعر إنما "أثبت الياء في موضع الجزم في -ألم يأتيك؛ لإقامة الوزن كما أثبتته في: لم تهجو، ووجه ذلك أنّهما نزلوا الواو والياء منزلة الحرف الصحيح، فقدّرا فيهما الحركة، فكأنّ الجازم دخل ولفظ الفعل: يأتيك وتهجو بضم لاميها، كقولك: يخرج، فأسقط الحركة المقدرة كما يسقط الحركة الملفوظ بها"⁽⁴⁾.

وسمع عن العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، وحكى الخليل أنه "ربما تركت هذه الواو والياء في موضع الجزم استخفافاً"⁽⁵⁾. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: 77] الشاهد: لا تخاف ولا تخشى، قراءة الأعمش وحمة: لا تخف. بسكون الفاء بلا ألف، مجزوم ب (لا) الناهية، أو جواب الأمر، ولا تخشى رفع على الاستئناف. والباقون كأبي عمرو وعاصم والكسائي بألف بعد الخاء ورفع الفاء على الاستئناف، أي: وأنت لا تخاف ولا تخشى⁽⁶⁾. وفي رفع ذلك ثلاثة أوجه، ذكر سيبويه اثنين منها، فقال: "قالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف ولا خاش"⁽⁷⁾. أي: رفع (لا تخاف ولا تخشى) حالاً من ضمير فاعل

(1) حمله بعضهم على الضرورة، والآخر على الشذوذ؛ إذ القياس أن تحذف هذه الحروف. انظر أقوالهم في المفصل للزمخشري (538)؛ شرح الشافية لابن الحاجب (3/ 185) (4/ 413)؛ المساعد على التسهيل (1/ 35).
(2) شرح الأبيات المشككة الإعراب (205)؛ شرح الشافية للرضي (3/ 185)؛ التذليل والتكميل (1/ 208).
(3) الصاحبي (213).
(4) أمالي ابن الشجري (1/ 128).
(5) الجمل في النحو (222).
(6) شرح طيبة النشر للنويري (2/ 452)؛ إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري (2/ 768-769)؛ شرح طيبة النشر للنويري (2/ 452)؛ الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (3/ 47).
(7) الكتاب (98/3).

(اضرب) والتقدير: فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا غَيْرَ خَائِفٍ، أو غير خاش. وذكر العكبري الوجه الثالث، وهو رفعه "صفة للطريق، والعائد محذوف، والتقدير: ولا يخاف فيه، وأما (تخشى)، فمرفوع مثل المعطوف عليه وعلى قراءة الجزم هو حال، أي: وأنت لا تخشى. ويجوز أن يكون التقدير: فاضرب لهم غير خاش. وقيل: الألف في تقدير الجزم، شبهت بالحروف الصحاح⁽¹⁾. وقيل: نشأت لإشباع الفتحة ليتوافق رءوس الآي⁽²⁾. فإن قال قائل: كيف أثبتت الياء في (تخشى) مع كونها في موضع جزم؟

ومما يثبت جواز ترك الواو، والياء، والألف في موضع الجزم في السعة - لأنه لغة في الشعر والكلام - قراءة قبل عن ابن كثير⁽³⁾: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: 90]. بإثبات الياء ورفع يصبر. وله في إثباتها وجهان: "أحدهما: أن من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح فلا يحذف من حروفه شيء عند دخول جازم عليه، كما لا يحذف شيء من الصحيح، ولكن يُكتفى بإسكان آخره. والوجه الثاني: أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ثم أبقى القاف على كسرتها، وأشبعها لفظاً فحدثت الياء للإشباع"⁽⁴⁾. وهذا تصريح علماء العربية بأنَّ إشباع الحركة بحرف يناسبها من أساليب اللغة العربية؛ ولأنَّ السماع ورد به في النثر.

والرَّاجح: فيما يظهر لي هو: ترك الياء والواو والألف في موضع الجزم، ليس من اختصاص الشَّعر كما زعم سيبويه ومن معه، بل إنه لغة في الكلام والاختيار، فيكون من باب إجراء المعتل مجرى الصحيح استخفافاً، فأثبتوا هذه الحروف واكتفوا بتقدير حذف الحركات التي كان ثبوتها منوياً. ويُعَرَّفُ كونه لغة، كثرة ما ورد من ذلك في العربية شعراً ونثراً، قال الدَّهْلَوِي: "يمكن أن يقال: إنَّ إثبات الياء والواو والألف في المضارع المجزوم لغة شائعة واردة في كلامهم"⁽⁵⁾. أو تكون هذه الحروف ناشئة عن طريق الإشباع. "وهي لغة معروفة، أعني: إشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها"⁽⁶⁾.

(1) (تخشى) في موضع جزم، وثبتت فيه الياء على لغة (لم تأتِيك)، فيعامل المعتل معاملة الصحيح.

(2) التبيان في إعراب القرآن (2/ 899).

(3) قرأ ابن كثير وحده على قبل بياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقيون بغير ياء في وصل ولا وقف. السبعة في القراءات (351)؛ المكرر في ما تواتر من القراءات السبع (188).

(4) الحجة في القراءات السبع (198 199)؛ اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 109 110)؛ الوافي في شرح الشاطبية (196).

(5) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح (1/ 210).

(6) شواهد التوضيح (73 74).

ثالثاً: زيادة كلمة

1) زيادة (أن) في خبر (كاد) بين الضرورة، واللغة

الشاهد:

قول الشاعر من [الخفيف]:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقِيضَ عَلَيْهِ *** إِذْ نَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ⁽¹⁾

موضع الشاهد: (أن تقيض). دخلت (أن) خبر (كاد). المشهور في كلام العرب أن يأتوا بخبر كاد من غير أن. والصحيح لدى ابن عصفور وغيره "أن دخول أن في خبر (كاد) ضرورة، إلا أنها ليست مع ذلك بزيادة؛ لعملها النصب، والزيادة لا تعمل. بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر، وذلك المصدر في موضع خبر (كاد)، على حد قولهم: زيد إقبال وإدبار"⁽²⁾.

وزعم سيبويه أن العرب لا يستعملون أن مع خبر كاد، فقال: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كَرَبَ يَفْعَل؛ لأنَّ معناهما واحد. يقولون: كَرَبَ يَفْعَل، وكاد يَفْعَل"⁽³⁾. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذا الاستعمال غير جائز، لا في الشعر ولا النثر، فقال: "والاختيار في كاد ألا تُستعمل معها أن؛ لمقاربة الحال"⁽⁴⁾. وابن القزاز ممن لا يجيز إدخال أن على خبر كاد، فقال: والوجه ألا تدخله أن؛ لأنَّ كاد وضعت للمقاربة"⁽⁵⁾. وحكى ابن الأنباري أن العرب لا يستعملون أن مع كاد في اختيار الكلام؛ ولذلك لم يأت في قرآن ولا في كلام فصيح. قال الله تعالى: ﴿فَدَبَحُوهَا وَمَا كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 71]. وقال تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: 117]. وقوله: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَطُّنَ مِنْهُ﴾ [مريم: 90]. وقوله: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: 19]. وقوله: ﴿وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: 150]. وقوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: 52]. وكذلك سائر ما في القرآن من هذا النحو"⁽⁶⁾.

(1) لم ينسب لقائله في: ضرائر الشعر (61) والجليس الصالح (18، 250) وشرح شذور الذهب لابن هشام (354)؛ ونسب "محمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة يرثي عبد المجيد الثقفي". شرح شذور الذهب للجوجري (2/ 500).

(2) ضرائر الشعر (61) شرح أبيات مغني اللبيب (8/ 27).

(3) الكتاب (3/ 159).

(4) الإيضاح العضدي (80).

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة (308).

(6) انظر الإنصاف (2/ 460461).

ولكن ربما يخرج خبر (كاد) عن الاستعمال الأصل، فيأتي مقترنا ب (أن) مقترضا هذا الحكم من (عسى)، فيكون من الضرائر، وهذا هو مذهب سيبويه؛ حيث قال: "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى"⁽¹⁾، كما في قوله من [الرجز]:

رَبِّعْ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَأَنْمَحَى *** قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا⁽²⁾

الشاهد هنا: (أن يمصحا)، أدخل (كاد) في باب (عسى)، كما أدخل (عسى) عليها. ويرى المبرد أن هذا الاستعمال لا يجوز إلا في الشعر؛ وذلك بحمل (كاد) على (لعل)، قال المبرد: "إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر جاز له فيها ما جاز في لعل"⁽³⁾.

وقد نهج منهج سيبويه عدد من النحويين كالزجاجي، وابن الخشاب، وابن الأثير، وابن يعيش، وهم لا يجيزون اقتران خبر كاد بأن في الكلام، ولكن يأتي في الشعر ضرورة. قال الزجاجي: "قد يجيء في الشعر ضرورة كاد وأخواتها بأن"⁽⁴⁾. وابن الخشاب ممن تبع سيبويه في أنه "قد جيء في الشعر في خبر كاد بأن، حُمل لها على عسى، كما حملت عسى عليها في حذف أن من خبرها"⁽⁵⁾. وابن الأثير ممن حذا حذو سيبويه في إدخال أن على خبر كاد في الشعر؛ تشبيها ب (عسى)⁽⁶⁾. وتناول ابن يعيش كذلك أنه "قد تشبه كاد بعسى، فيشفع خبرها ب (أن)، كما جاء في الحديث: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا». والوجه سقوطها"⁽⁷⁾.

وكثير من المحققين، كابن الناظم، وابن هشام، والأشموني، وغيرهم⁽⁸⁾. على مذهب ابن مالك في أن الأكثر أن يكون خبر كاد مجردا عن أن. والقليل أن يكون مقرونا بها. وهذا بخلاف الذين قالوا إن اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر⁽⁹⁾. ول (كاد) استعمال آخر، وهو أن تأتي بمعنى الإرادة؛ لاشتراكهما في معنى المقاربة. "وزعم الأخفش وابن جني أن تفسير (أكاد)، بمعنى: أريد، وأنها لغة؛

(1) الكتاب (3/ 160).

(2) لرؤبة بن العجاج. ديوانه (172)؛ ضرائر الشعر (61)؛ الكتاب (3/ 160)؛ حروف المعاني والصفات (67).

(3) المقتضب (3/ 75).

(4) أخبار أبي القاسم الزجاجي (35).

(5) المرتجل في شرح الجمل (134).

(6) انظر البديع في علم العربية (1/ 484 485).

(7) شرح المفصل (4/ 380).

(8) شرح ابن الناظم (112)، أوضح المسالك (1/ 301 302) المساعد على التسهيل (1/ 295) شرح شذور الذهب

للجوري (2/ 501) شرح الأشموني (1/ 276) شرح ابن عقيل (1/ 329330).

(9) شرح ابن عقيل (1/ 330 329)؛ المقاصد النحوية (2/ 697-698)؛ شرح التصريح على التوضيح (1/ 285).

لأنَّ (أريد) قد تُجعل مكان (أكاد)، مثل: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: 77]. أي: يكاد أن ينقضَّ. فكذاك أكاد؛ إنما هي: أريد⁽¹⁾. ومنه قوله من [الكامل]:

كَادَتْ وَكَدَتْ وَتَلَّكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ *** لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى⁽²⁾

في هذه الحال يجوز اقتران خبر كاد بأن، نحو: "ضربه حتَّى كاد أن يموت"⁽³⁾، أي: أراد أن يموت. "وحملوا عليه قوله سبحانه: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: 76]. أي: أردنا"⁽⁴⁾.

فإن قال قائل: ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (أن)، وهي ك (عسى) في المقاربة؟

قيل: هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة، إلا أنَّ (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و (عسى) أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: "كاد زيدٌ يذهب بعد عام" لم يجز؛ لأنَّ (كاد) توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: "عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته". لكان جائزا. وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال، ولما كانت (عسى) أذهب في الاستقبال أتت معها ب (أن) التي هي علم الاستقبال⁽⁵⁾.

فالرأي المتفق عليه عند أكثر النحويين أنَّ (كاد) يترجَّح تجرد خبرها من (أن)، وهذا هو الكثير، وسر ذلك أنَّ كاد للتقريب والإشراف على الحال، وأنَّ تخلص الفعل للاستقبال حتى يتباعد عن الحال بدخولها، أي: تُقرب وقوع الفعل في الحال، إلا أنه لم يقع بعد⁽⁶⁾.

والرَّاجح: فيما يتبدَّى لي هو أنَّ اقتران خبر كاد ب (أن) لغةٌ خلافاً لسيبويه ومن ذهب مذهبه؛ وذلك لورود النصوص الحديثية، وكلام العرب الفصحاء في اقتران خبرها بأن، والشعر العربي إذا تعددت فيه الأمثلة؛ فلا يكون ذلك ضرورة ولا شاذاً، وإنما هو قاعدة مسلمٌ بها؛ بهذا يكون اقتران خبر كاد بأن لغة في الشعر والكلام. ومن الشواهد الحديثية قول أنس: "فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا". ونحو: "فَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَسْجُدَ". وقول بعض الصحابة "وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الْأَثَافِي قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ". وقول جُبَيْر بن مُطْعِم: "كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ". قال ابن مالك: "تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أنَّ وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه إلا أنَّ وقوعه بدون أن، أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بها؛ ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن. ولا

(1) معاني القرآن (2/ 403) المحتسب (2/ 31-48).

(2) لم ينسب لقائله في: معاني القرآن للأخفش (2/ 403)؛ الأضداد لابن الأنباري (97)؛ المرتجل في شرح الجمل (134).

(3) تمهيد القواعد (3/ 1269).

(4) المرتجل في شرح الجمل (134-135).

(5) معاني النحو، فاضل السامرائي (1/ 274 275).

(6) انظر شرح المفصل لابن يعيش (4/ 376)؛ البديع في علم العربية (1/ 484).

يمنع عدم وقوعه في القرآن من استعماله قياساً، لولم يرد به سماع؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران خبره بأنَّ في معنى المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع، كطَفِقَ وجعل. فإنَّ (أنَّ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتتافيا⁽¹⁾.

فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة، تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل. ومن الشواهد الشعرية قوله من [الطويل]:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو * * * لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُو السُّيُوفَ عَنِ السِّلِّ⁽²⁾

الشاهد: (فَكِدْتُمُو... أَنْ تُغْنُو)، أتى بخبر كاد مقترناً بأنَّ. "وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة، لتمكّن مستعمله"⁽³⁾. يعني: بإمكان الشاعر أن يقول: "فَكِدْتُم لَدَى الْحَرْبِ مُغْنُو السُّيُوفَ عَنِ السِّلِّ". وهكذا فإنَّ خبر كاد قد يقترب بـ (أَنَّ)، كما أنَّ خبر عسى، قد يأتي مجرداً من أنَّ، وذلك على سبيل المقارضة بينهما. ومنه قول الشاعر من [الطويل]:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَابَةً وَاجِدٍ * * * فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ⁽⁴⁾

الشاهد: (كدت أفعله) بدون أنَّ، أي: "أراد بعدما كدت أن أفعله، فحذف أنَّ، وأبقى عمله". قال ابن مالك: وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأنَّ؛ لأنَّ العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته"⁽⁵⁾.

2) زيادة (كان)، بين الضرورة واللغة

الشواهد:

قول الشاعر من [الكامل]:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورِهَا * * * فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ⁽⁶⁾

قوله من [البسيط]:

(1) شواهد التوضيح (159160).

(2) نسب لعامر بن الطفيل. وليس في ديوانه. شرح المعلقات السبع للزوزني (29) الروض الأنف، للوكيل (4/ 21)..

(3) شواهد التوضيح (160).

(4) نسب لعامر بن الطفيل. وليس في ديوانه. وهو منسوب له في: شرح ديوان المتنبي، اللامع العريزي (133)، رسالة

الصاهل (86)؛ شواهد التوضيح (161)؛ شرح ابن الناظم (490)؛ شرح الأشموني (1/ 277).

(5) شواهد التوضيح (161) شرح الأشموني (1/ 278).

(6) للفرزدق. ديوانه (305/2)؛ ضرائر الشعر (77)؛ التذييل والتكميل (4/ 212)؛ الخزانة للبغدادي (5/ 436).

فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ * * * لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورٍ⁽¹⁾
قوله من [الوافر]:

سَرَاةَ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا * * * عَلَيَّ كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ⁽²⁾
قوله من [الطويل]:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا * * * بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَ⁽³⁾

الشاهد في البيت الأول: (في الجاهلية كان والإسلام)، والمراد: في الجاهلية والإسلام. **والشاهد في البيت الثاني:** (بسعي كان مشكور)، زيدت (كان) بين الموصوف وصفته، وهو يريد: بسعي مشكور. **والشاهد في البيت الثالث:** (عَلَيَّ كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ)، أراد: على المُسَوِّمَةِ، فزاد (كان) بين جار ومجروره. **والشاهد في البيت الرابع:** (وما كان أصبر)، يريد: وما أصبرها⁽⁴⁾؛ حيث زاد (كان) بين (ما) وفعل التعجب. وقد حمل ابن عصفور زيادة (كان) على الضرائر التي لا يجوز مثلها في اختيار الكلام، فقال: "إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ؛ وَإِنَّمَا أوردت زيادتها في (فَعَلَ)، دون زيادة الجملة؛ لأنها في حال زيادتها غير مُسندة إلى شيء. وسبب ذلك أنها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي، فقيل: "زيد كان قائم"، أشبهت (أمس) من قولك: "زيد أمس قائم"، فحكم لها بحكم (أمس)، فلم تُسند إلى شيء، كما أَنَّ (أمس) كذلك... ولا يزداد شيء من أخوات (كان)، إِلَّا أَنْ يسمع من ذلك شيء، فيحفظ ولا يقاس عليه لشذوذه، نحو قولهم: "ما أصبح أبرَدَها، وما أمسى أدَفَاها". يعنون (الدنيا)، أي: ما أبرد الدنيا في الصباح، وما أدفاها في المساء"⁽⁵⁾.

ونقل سيبويه عن الخليل أَنَّ العرب تقول: "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا، عَلَى الْغَاءِ (كان)، وشبهه بقول الشاعر"⁽⁶⁾ من [الوافر]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ * * * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ⁽⁷⁾

(1) لم ينسب لقائله. ضرائر الشعر (77)؛ ارتشاف الضرب من لسان العرب (5/ 2401)؛ التذييل والتكميل (4/ 212)؛ تمهيد القواعد (3/ 1156)؛ شرح الأشموني (1/ 241)؛ الخزانة للبغدادي (9/ 210)؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 353)

(2) لم ينسب لقائله في: ضرائر الشعر (78) شرح الكتاب (1/ 296)؛ الحجة للقراء السبعة (2/ 437)؛ علل النحو (249).

(3) لامرئ القيس ديوانه تحقيق: المصطاوي (13/ 97)؛ ضرائر الشعر (78)؛ الحماسة البصرية (1/ 47)

(4) ضرائر الشعر (78)؛ خزانة الأدب (9/ 210-211).

(5) ضرائر الشعر (78/ 79).

(6) الكتاب (2/ 153).

(7) للفرزدق. ديوانه (2/ 290) الانتصار لسيبويه على المبرد (139) شرح نقائض جرير والفرزدق (3/ 1081).

غير أنَّ سيبويه استقبح هذا الاستعمال في الكلام، فقال: "إنَّ من أفضلهم كان رجلاً. يقبح؛ لأنك لو قلت: إنَّ من خيارهم رجلاً. ثم سكت كان قبيحا حتى تعرّفه بشيء" (1). لأنَّ (كان) هنا ليست تامة، وهي بحاجة إلى مرفوع ومنصوب، قال السيرافي: "وإنما قيل زائدة لأنها ليس لها اسم، ولا خبر في الكلام المنكسر على مثل ما حكى من كلام بعض العرب: لم يوجد كان مثلهم، أي: لم يوجد مثلهم" (2). وزعم ابن السراج أنه ليس في كلام العرب (كان) زائد؛ لأنه تكلم لغير فائدة، وما جاء من ذلك حمل على التوكيد (3). وزعم القاضي ابن العربي أنَّ جواز مثل هذا الاستعمال "جهل عظيم باللغة والشعر؛ إذ لا يجوز زيادة (كان) ها هنا" (4). والمبرد وتبعه ابن ولّاد (5)، على خلاف تأويل النحويين أجمعين في إلغاء عمل (كان)؛ لأنَّ (كان) لها اسم وخبر، واسمها واو الجماعة التي فيها، وخبرها شبه جملة التي قبلها. فقال: "وهو عندي على خلاف ما قال النحويون أجمعون من إلغاء كان وذلك أنَّ خبر كان (لنا) فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا" (6).

وتبع المبرد عدد من النحويين، كالزمخشري وابن جني، وابن الأثير، وغيرهم (7)، في أنَّ (كان) ربما تزداد في اختيار الكلام، قال الزمخشري: "والعرب تجعل كان زائدة مؤكّدة للكلام" (8). وابن عصفور نفسه أقرّ بذلك فقال: "قد تزداد (كان) في سعة الكلام، ومنه: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من عبس، لم يوجد كان مثلهم. يريد: لم يوجد مثلهم" (9). و(كان) لها في العربية أوجه من الاستعمالات، قال الزمخشري: "كان على أربعة أوجه ناقصة، وتامة بمعنى: وقع ووجد، كقولهم: كانت الكائنة، والمقدورة: كائن، وزائدة في قولهم إنَّ من أفضلهم كان زيدا" (10). والظاهر عند ابن مالك أنَّ (كان) تزداد في الكلام، وقد أورد المواضع التي تزداد فيها، فقال:

"وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا * * * كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ" (11)

- (1) الكتاب (2/ 153).
- (2) شرح الكتاب (2/ 479480).
- (3) الأصول في النحو (1/ 106).
- (4) أحكام القرآن (1/ 476).
- (5) لا يجوز قياس قول المتكلم: "إنَّ من أفضلهم كان زيدا"، على قول الشاعر: "وجيران كانوا لنا"، في إبطال عمل كان، كما زعم الخليل. فقال: لا حجة له في هذا البيت؛ لأنه يجوز أن يكون (لنا) خبر كان، كأنه قال: وجيران كانوا لنا كرام. الانتصار لسيبويه على المبرد (139).
- (6) المقتضب (4/ 117).
- (7) المفصل في صناعة الإعراب (351) اللمع في العربية (38 39) البدع في علم العربية (1/ 461 462).
- (8) السابق نفسه (351).
- (9) ضرائر الشعر (78).
- (10) انظر المفصل في صناعة الإعراب (351).
- (11) ألفية ابن مالك (19).

وقال أيضا:

"وقد تُزَادُ كان قبل أَفْعَلًا *** دلالةً عَلَى مُضِي حَصَلَا"⁽¹⁾

"وَبَعْدَ مَا أَفْعَلُ أَيضًا قَدْ يَقَعُ مَا *** ثُمَّ كَانَ، بَعْدَهُ اسْمٌ ارْتَفَعَ"⁽²⁾

أي: تزداد (كان) بين (ما) وفعل التعجب؛ للدلالة على معنى المتعجب منه. تزداد (يكون) بين (ما) وفعل التعجب للدلالة على استقبال المتعجب منه⁽³⁾. وتتعين للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام، كوقوعها بين (ما)، وفعل التعجب، نحو: "ما كان أحسن زيدًا". وبين المسند والمُسند إليه، كقوله: "أو نبي كان موسى"⁽⁴⁾.

إن، انفردت (كان) من بين أخواتها بجواز زيادتها، إذا وقعت بلفظ الماضي بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر. ويقال ذلك بين الجار والمجرور. فلا تزداد مضارعة⁽⁵⁾؛ لأنها نادرة. وذكر العكبري العلة في جواز زيادتها، فقال: "وإنما ساء أن تزداد (كان)؛ لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها ول (كان) الزائدة فاعل مضمرة فيها تقديره (كان الكون) على قول، ولا فاعل لها على قول آخر. ومعنى زيادتها في إلغاء عملها، لا أنها تخلو من فاعل؛ وإنما لم يظهر ضمير فاعلها؛ لأن الضمير يرجع إلى متكور فيلزم أن يكون لها اسم وإذا كان لها اسم، كان لها خبر"⁽⁶⁾.

والرَّاجِح: فيما يظهر للباحث أن زيادة (كان) في سعة الكلام لغة؛ للدلالة على الزمان الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾ [النساء: 22]. قال القرطبي: "إنما دخلت (كان) هاهنا زائدة"⁽⁷⁾. ومما تدل على أن العرب تجعل الكون زائدا في الكلام، قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُنَكِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: 29]. وقد حمل على زيادة (كان)⁽⁸⁾. ونظير زيادتها في غير الشعر قوله صلى الله عليه وسلم: «نعم المرء كان عامرًا». أصل الكلام (نعم المرء عامرًا)، ثم زيد فيه (كان)، والمرء فاعل نعم، بعدها خبر كان. ويكون في (كان) ضمير الشأن والقصة كما

(1) شرح الكافية الشافية (2/ 1093).

(2) المصدر السابق (2/ 1093).

(3) المصدر السابق (5/ 276).

(4) شرح ابن الناظم (99).

(5) توجيه اللمع (142)، شرح الأشموني (1/ 241).

(6) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 172173).

(7) الهداية إلى بلوغ النهاية (2/ 1269).

(8) شرح ديوان المتنبي (4/ 9).

تقول: كان نعم الرجلُ زيدٌ⁽¹⁾. وكل هذا موافق لأصول كلام العرب، ودليل على أنَّ زيادة كان لغة وليست من خصائص الشعر.

الخاتمة:

بدا واضحاً من العرض السابقة ضرورة الحذف في تخريجات النحاة من خلال كتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور، ومن هنا فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

كان ابن عصفور يجاري أبا سعيد السيرافي في الضرورة الشعرية؛ حيث بنى تقسيمات كتابه (ضرائر الشعر) على طريقة السيرافي في كتابه (ضرورة الشعر)، غير أنَّ ابن عصفور أكثر من الشواهد والمادة التي جعلت اختيار كتاب ضرائر الشعر، لابن عصفور (موضع الدراسة) ممكناً.

إن أغلب ما عدّه ابن عصفور أنه من الضرائر القبيحة أو الحسنة، وحكم عليه بالشذوذ، له وجه صحيح في العربية، يعضده نصوص تعددت فيها لغات العرب.

• تعددت مفاهيم علماء العربية حول الضرورة الشعرية، وموقفهم منها يختلف من عالم إلى آخر، وحكم هذه الضرورات في مفاهيمهم بين جائز في الشعر فقط، ويسمى لغة الشعر؛ لأنَّ ألسنتهم قد ألفت ذلك ودرجت عليه، وبين جائز مبيح الأخذ به والنسج على منواله في النثر؛ لموافقة لهجة من لهجات العرب، وبين شاذ لا يقاس عليه، وبين خطأ غير جائز، ومحاولة الاعتذار عنه تكلف لا داعي له.

• ثمة رأي أنَّ كل ما حمل على الضرورات الشعرية لغات العرب، خرجت عن قياس العربية الفصحى عند النحاة؛ لأنَّ الشعر العربي والاستعمال اللغوي شيان متلازمان، غير أنه قد يخرج عن أقيستهم، وهناك رأي آخر أنَّ موافقة الضرورة لبعض اللغات لا تُخرجها من الضرائر، وإن كان له نظائر في الكلام، وهناك رأي آخر ثالث أنَّ ما ورد في الشعر وله وجه جيد في العربية، أو وجدت له مندوحة لا يحمل على الاضطرار.

• المعيار الذي بنى عليه النحاة الحكم بالضرورة الشعرية يتردد في أنَّ الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مدوحة أم لا، أو أنها ما ليس للشاعر عنه مدوحة.

• تعدد اللغات واللهجات ثابت، منها ما نسب لقبيلة معينة ومنها بلا نسبة، ومنها ذات أصول لغوية مقبولة ومنها مرفوضة، وقد نتجت من ذلك لغة جامعة بين الشعر والنثر، وهي عربية فصيحة

(1) إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن الشاعر (331).

متداخلة القبائل، كان عليها مدار تخريجات النحاة؛ إذ كانت تخريجاتهم توافق غالبا وجها في العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الإبانة في اللغة العربية، للضحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط، ط1، 1999م.
3. إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية.
4. أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م.
5. أخبار أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، الناشر: دار الرشيد بغداد، 1980م.
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.
7. إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1420هـ.
8. اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط2، 1986م.
9. أشعار الشعراء الستة الجاهليين، للأعلم الشنتمري، تحقيق: إحياء التراث العربي، دار الأوقاف الجديدة، ط2، 1981م.
10. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
11. الأضداد لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.

12. إعراب الحديث النبوي، للعكبري، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1987م.
13. ألفية ابن مالك، لابن مالك، الناشر: دار التعاون.
14. الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، ابن ولاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.
15. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين، والكوفيين، لأبي البركات الأنباري الناشر: المكتبة العصرية ط1، 2003م.
16. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض ط1، 1969م.
17. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض الزبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
18. التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: محمد البجاوي، الناشر: عيسى الحلبي.
19. التعريفات، لابن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1 1983م.
20. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، الناشر: دار المأمون للتراث دمشق، بيروت الطبعة الثانية، 1993م.
21. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية ط1، 2000م.
22. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
23. شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
24. شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1، 2001م.

25. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية ط1، 1405 هـ 1985 م.
26. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1980 م.
27. ضرائر وما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله القزاز، تحقيق: محمد زغلول سلام، و محمد مصطفى هداة، الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية
28. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1981 م
29. كتاب الألفاظ، لأبي يوسف ابن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998 م
30. اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت.
31. المحتسب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي وآخرون، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط1، 1420 هـ 1999 م.
32. المترجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق طبع: 1392 هـ - 1972 م.
33. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1420 هـ 2000 م.
34. الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان، ط1، 1996 م.
35. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القرطبي، تحقيق: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 2008 م
36. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية مصر.

37. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.
38. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، للقاضي عبد الفتاح، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1992م
39. الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره، لأبي الحسن القاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.